

أثر التدقيق البيئي على تفعيل حوكمة الشركات –دراسة حالة- مؤسسة الاسمنت بني صاف-

The impact of Environmental Auditing on activating Corporate Governance

بن يعقوب نوال^{1*}، مبسوط هوارية²

¹ مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت، الجزائر، nawel.benyakoub@univ-temouchent.edu.dz

² مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت، الجزائر، houaria.mebout@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ القبول: 2024/11/28

تاريخ الاستلام: 2024/08/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التدقيق البيئي على تفعيل حوكمة الشركات في مؤسسة الاسمنت ومدى التزام هذه المؤسسة بتطبيق التدقيق البيئي بشكل دوري وبدفع جميع الرسوم البيئية المتعلقة بـ ممارساتها وأنشطتها. تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعماً بدراسة ميدانية استبائية، وقد شملت العينة 31 موظف في مؤسسة الاسمنت وجهت لعمال قسم المحاسبة والمالية، قسم البيئة والجودة، وعمال اداريين. كان من أهم نتائجها أن للتدقيق البيئي دور فعال في تحسين الشفافية والإفصاح عن المعلومات بدقة حول الأداء البيئي للمؤسسة، كما يعزز المسائلة من خلال تحديد المسؤوليات البيئية للمؤسسة ورصد الامتثال للتشريعات البيئية، كما يساهم التدقيق البيئي في تقليل من المخاطر البيئية واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، مما يؤدي إلى ضمان استمرارية واستدامة المؤسسة وتحسين سمعتها لكسب ثقة كل من أصحاب المصالح، المساهمين والمستثمرين.

الكلمات المفتاحية: التدقيق البيئي، حوكمة الشركات، الشفافية، المسؤولية البيئية، الاستدامة.

تصنيف JEL: M42، G34

Abstract:

This study aims to know the extent of the impact of environmental auditing on the activation of corporate governance in Cement Company and the extent of this company's commitment to applying environmental auditing periodically and paying all environmental fees related to its practices and activities. This study relied on the descriptive analytical approach, supported by a field questionnaire study, and the sample included 31 employees in the Cement Company directed to the workers of the Accounting and Finance Department, the Environment and Quality Department, and administrative workers. One of the most important results was that environmental auditing plays an effective role in improving transparency and accurate disclosure of information about the environmental performance of the company, and it also enhances accountability by identifying the environmental responsibilities of the company and monitoring compliance with environmental legislation. Environmental auditing also contributes to reducing environmental risks and taking the necessary measures to reduce them, which leads to ensuring the continuity and sustainability of the company and improving its reputation to gain the confidence of all stakeholders, shareholders and investors.

Key Words: Environmental Auditing, Corporate Governance, Transparency, Environmental Responsibility, Sustainability.

JEL Classification: M42، G34

* المؤلف المرسل: بن يعقوب نوال، الإيميل: nawel.benyakoub@univ-temouchent.edu.dz

1. مقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة والتطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم، وتزايد في حدة المنافسة والاستنزاف المتواصل للموارد البيئية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم قضايا البيئة وما ترتب عليها من مخاطر وآثار سلبية تهدد كل من الصحة العامة والاقتصاد وكل الكائنات على حد سواء، هذا ما دفع إلى إصدار قوانين وتشريعات بيئية الغاية منها الحد من مشاكل البيئة وارغام المؤسسات على تحمل مسؤوليتها البيئية تجاه محيطها. ونظرا لزيادة الوعي لدى المجتمعات أصبح اهتمام أطراف ذات المصلحة في المؤسسة (المساهمين، العاملين، جهات الحكومية) يصب على المعلومات المالية والغير مالية للأداء البيئي، حتى يتم تقييم المسؤولية البيئية بموضوعية.

يعتبر التدقيق البيئي أحد المحاور الأساسية لتحسين الأداء البيئي داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث يلعب التدقيق البيئي دور رقابي فعال في مجال حوكمة الشركات سواء من خلال توسيع نطاق تدقيق الأداء البيئي، إرساء مبادئ حوكمة الشركات، تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال تعزيز عمليات الخضوع للأنظمة والقوانين والتشريعات البيئية، وهذا ما يضمن الشفافية ومصداقية المعلومات المالية مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين مع المؤسسات الاقتصادية. وعليه فإن التدقيق البيئي أصبح أمر ضروريا لابد منه لتفعيل وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات، وهذا لأنه يقدم نظرة شاملة عن الأداء البيئي للمؤسسات.

إشكالية الدراسة:

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة كالآتي:

هل يساهم التدقيق البيئي في تفعيل حوكمة الشركات في مؤسسة الاسمنت بني صاف؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل تطبق مؤسسة الاسمنت بني صاف التدقيق البيئي؟
- 2- هل يؤدي تطبيق التدقيق البيئي إلى تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

1. تطبق مؤسسة الاسمنت بني صاف التدقيق البيئي.
2. يؤدي تطبيق التدقيق البيئي إلى تفعيل حوكمة الشركات.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة ولتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في تحديد المفاهيم النظرية المرتبطة بالتدقيق البيئي وحوكمة الشركات، بينما استخدم المنهج التحليلي في الجانب الميداني للدراسة من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات بهدف الوصول إلى النتائج النهائية وتقديم توصيات التي تؤكد مدى مساهمة تطبيق التدقيق البيئي في تفعيل حوكمة الشركات.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم فروع الحديثة للتدقيق والمتمثل في التدقيق البيئي ومدى مساهمته في تفعيل حوكمة الشركات، وتسليط الضوء على هذين الأخيرين في مؤسسة الاسمنت - بني صاف-.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1. تحديد واقع تطبيق التدقيق البيئي في مؤسسة الاسمنت بني صاف.
2. تأكيد مدى أهمية تطبيق التدقيق البيئي في تحسين ممارسة أنشطة مؤسسة الاسمنت بني صاف.
3. التعرف على تأثير التدقيق البيئي على الحوكمة في مؤسسة الاسمنت بني صاف.

الدراسات السابقة:

1-شرقي عمر، براهيم لبنى، "دور التدقيق البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جامعة سطيف، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 4، العدد 1، ديسمبر 2017.

تناول الباحثين في هذه الدراسة ماهية كل من التدقيق البيئي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى إبراز أهمية الدور التنموي للتدقيق البيئي كأحد أهم آليات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التدقيق البيئي له دور كبير ومهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تفعيل مقومات الحوكمة البيئية، ضمان الامتثال للأنظمة والتشريعات البيئية، إضافة إلى التصدي لمختلف مخاطر البيئة.

2-ولد باحوسمير، قاسم عمر، "دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الإدارة البيئية" جامعة أدرار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، 2018.

قدم الباحثين دراسة استكشافية لوجهات نظر المدققين، والمحاسبين، والباحثين حول دور الذي يلعبه التدقيق البيئي في تنمية الأداء البيئي للمؤسسات، من خلال تحديد أهم متطلبات الإدارة البيئية والتدقيق البيئي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أغلب المؤسسات لا تقوم بمراعاة البعد البيئي إلا عند وجود تدقيق بيئي على قوائمها.

3-دراسة أوركيذ أحمد مدحت محمد كمال أحمد، علي إبراهيم طلبة، عمر حسين عبد البر، "إطار مقترح لمراجعة التقارير البيئية في ضوء حوكمة الشركات"-دراسة ميدانية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مجلة العلوم البيئية، المجلد 43، الجزء 2، سبتمبر 2018.

تطرق الباحثون في هذه الدراسة إلى إبراز هدف وظيفة مراجعة التقارير البيئية كأداة رقابية في مجال حوكمة الشركات، وفهم أهمية الإفصاح عن المشاكل البيئية في الشركات ودورها في تفعيل آليات الحوكمة وكيفية تطبيقها في تفعيل دور المراجعة البيئية. حيث توصلت الدراسة النظرية إلى أن مبادئ وآليات حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي في جودة التقارير البيئية، كما توصلت الدراسة الميدانية إلى أنه يوجد علاقة احصائية ذات دلالة جوهريّة بين آليات ومبادئ حوكمة الشركات وكل من جودة التقارير البيئية وفاعلية المراجعة البيئية.

4-دراسة أعمر صالح "أثر التدقيق البيئي على الأداء المالي للمؤسسات" -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم المالية والمحاسبة -جامعة أحمد درايعة- أدرار 2022/2023.

تناول الباحث في دراسته أثر التدقيق البيئي في تحسين الأداء المالي بالجزائر، حيث قام في الجانب النظري بعرض كل من الأدبيات النظرية للتدقيق البيئي والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أما الجانب

التطبيقي فقام باستقصاء آراء عينة من المؤسسات الاقتصادية المصنفة لحماية البيئة وتمت الدراسة من خلال توزيع 280 استمارة استبانة، وتوصلت النتائج إلى أن التدقيق البيئي يساهم في تحسين الأداء المالي، وعلى ضرورة اصدار دليل اجرائي للتدقيق البيئي يعمل على مساعدة المؤسسات الاقتصادية على احتواء المخاطر البيئية بما يتماشى مع واقعية بيئة الأعمال الجزائرية.

وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة، لكونها تدرس تأثير التدقيق البيئي على تفعيل حوكمة الشركات، من خلال فهم كيف يؤثر التدقيق البيئي على طريقة الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة بناء على نتائجه، ومدى امتثال المؤسسات للوائح والتشريعات البيئية، مما يضمن الشفافية والمساءلة بالإضافة إلى كيفية تحسين أدائها البيئي وتوجيه استراتيجيتها نحو الاستدامة وحماية البيئة، مما يعزز ويحسن من سمعة المؤسسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

يعد التدقيق البيئي من الأنواع الحديثة للتدقيق والذي يهتم بالأداء البيئي في المؤسسات للمحافظة على البيئة من التدهور، حيث نشأ التدقيق البيئي مع تطور الأداء من الأداء الاقتصادي إلى الأداء الاجتماعي والذي يتضمن في نفس الوقت الأداء البيئي، ونتيجة لتزايد الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية التي ظهرت نتيجة للضغوطات التي تسعى إلى إنجاح المؤسسة في مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أدى ذلك إلى تعزيز دور التدقيق البيئي في تفعيل حوكمة الشركات وهذا راجع لأهمية الدور الرقابي الذي يقوم به التدقيق البيئي في إطار إرساء مبادئ حوكمة الشركات.

1.2 حوكمة الشركات:

لقد لاقت حوكمة الشركات اهتماما كبيرا على مستوى العالم خلال العقدین الأخيرین، حيث زاد الاهتمام بها في معظم المؤسسات الاقتصادية نظرا لارتباطها بعدة جوانب اقتصادية، اجتماعية، تنظيمية، وبيئية، وكذا أهميتها في الحد من تعارض مصالح بين المؤسسة ومختلف الأطراف المتعاملة معها، الأمر الذي دفع الهيئات والمنظمات الدولية التي تهتم بحوكمة الشركات إلى سن قوانين ولوائح تنظم من خلالها العلاقة بين إدارة المؤسسات وأصحاب الملكية وضمان حقوق وواجبات كل طرف.

1.1.2 مفهوم حوكمة الشركات:

عرفت الأمم المتحدة الحوكمة في تقرير التنمية البشرية 2002 على أنها التطبيق الفعلي للنشاط الاقتصادي والسياسي والإداري، من أجل إدارة أعمال الدولة على كافة المستويات ولهذا اعتبر أيضا مصطلح حوكمة الشركات ترجمة للاصطلاح الإنجليزي corporate governance في حين تم ترجمته إلى الفرنسية بـ *gouvernance d'entreprise* (طالب و بلمداني، 2020، صفحة 97)، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 عرفت الحوكمة على أنها نظام يتم من خلاله توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تضمن الحوكمة توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في المؤسسة مثل مجلس الإدارة، والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة (تحريشي، 2012، صفحة 126).

من خلال هذه التعريفات يتضح لنا أن حوكمة الشركات هي مفهوم واسع يتضمن قواعد وممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ المؤسسات لقراراتها ومراقبتها وضمان الشفافية والمساءلة التي يخضع لها مدراء ورؤساء

وموظفو تلك المؤسسات، حيث تسعى حوكمة الشركات إلى تطوير بيئة اقتصادية وقانونية تساعد المؤسسة على تحقيق النمو والتطور والاستمرارية وتحقيق أهداف طويلة الأجل لتعزيز قيمة المؤسسة وتعزيز أرباحها مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة.

2.1.2 أهمية حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالغة بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين، حيث تضمن لهم قدر كافي من الثقة في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم مع تعظيم قيمة حملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم. كما تلعب حوكمة الشركات دوراً مهماً في سد الفجوة التي تنشأ بين مالك الشركة والمديرين لها نتيجة لرغبة في تحقيق مصالح شخصية على حساب مصلحة المؤسسة (طالب و بلمداني، 2020، صفحة 98)، كما تؤكد على مسؤولية الإدارة وتعزيز قضاياها وتعزيز الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية والتأكيد على الشفافية، مما يؤدي إلى الحد من التلاعب والفساد المالي والإداري واتخاذ الإجراءات اللازمة والعمل على علاج أسبابه وأثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على سيرورة المؤسسة (بن عمرو و دادن، 2014، صفحة 27).

3.1.2 مبادئ حوكمة الشركات

حازت مبادئ حوكمة الشركات على اهتمام مختلف الهيئات والمنظمات ذات صلة بتطبيق الحوكمة، وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD السباقة في وضع مبادئ عامة لحوكمة الشركات سنة 1999، وتم تعديلها سنة 2004 وتتلخص في 6 مبادئ وهي (غصبان، 2022، الصفحات 289-290):

أ. ضمان أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يعتبر هذا المبدأ ضروري لتطبيق المبادئ الخمس الأخرى، فهو يعكس ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، والتي تؤثر على الأداء الاقتصادي وذلك من خلال رفع مستوى الشفافية وتشجيع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفعالية.

ب. المساهمين: يجب على إطار حوكمة الشركات توفير حماية للمساهمين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم بسهولة والمتمثلة في وجود طرق مضمونة لتسهيل تسجيل ملكية الأسهم، الحق في التصرف في الأسهم عن طريق نقلها أو تحويلها، الحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالمؤسسة في الوقت المناسب، لمشاركة في الأرباح، حق التصويت وإبداء الرأي وحق انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.

ت. المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب على إطار حوكمة الشركات ضمان معاملة متساوية للمساهمين بما فيه مساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب، وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم القانونية.

ث. دور أصحاب المصالح: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من موردين ومقرضين وموظفين ومستهلكين وغيرهم كما يحددها القانون، واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وأن تعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، فرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمؤسسة.

ج. الإفصاح والشفافية: ينبغي على إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع والدقيق في الوقت المناسب لكافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك الوضعية المالية والمركز المالي

للمؤسسة، حقوق الملكية وحوكمة الشركات كما يجب الإفصاح أيضا على أهداف المؤسسة واستراتيجيتها، هياكل الحوكمة وسياساتها...

ح. مسؤولية مجلس الإدارة: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات وضع تخطيط استراتيجي لتوجيه المؤسسة والمراقبة الفعالة لأداء مجلس الإدارة ومحاسبته على مسؤولياته أمام المؤسسة والمساهمين.

2.2 التدقيق البيئي:

قبل التطرق إلى مفهوم التدقيق البيئي يجب التحدث عن التدقيق بصفة عامة إذ هو عبارة عن عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية، من قبل شخص مستقل ومحيد بطريقة موضوعية لأي مؤسسة بغض النظر عن حجمها أو هدفها أو شكلها القانوني، وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه "إجراءات منظمة من أجل الحصول على أدلة متعلقة بـ الإقرارات (الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصفة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين، وإيصال النتائج إلى المستفيدين" (بن قطيب وقاسمي، 2016، صفحة 611) ونظرا للتوسعات الكبيرة في مفهوم التدقيق، ونتيجة للاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والمفكرين بأهمية قضايا البيئة وضرورة مراجعتها بشكل منهجي ومتخصص ظهر ما يعرف بالتدقيق البيئي.

1.2.2 مفهوم التدقيق البيئي:

عرفته ISO14001 بأنه عملية فحص منهجية وموثوقة للحصول على الأدلة وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد ما إذا كانت نظم الإدارة البيئية تتوافق مع معايير المراجعة التي وضعتها المنظمة وتوصيل نتائج هذه العملية إلى الإدارة (شرقي وبرايمي، 2017، صفحة 112)، أما بالنسبة لغرفة التجارة الدولية **International Chamber Commerce (ICC)** فإن التدقيق البيئي هو أداة إدارية تقوم بعملية تقييم منهجية، دورية، وموثوقة لمدى جودة التنظيم البيئي والإدارة البيئية، بهدف حماية البيئة وذلك من خلال تسهيل الرقابة الإدارية على الممارسات البيئية وتقييم الامتثال للسياسات والتشريعات المرتبطة بالأنشطة البيئية (Enof, Mgbame, Obaze 2013, p. 93) ووفقا لـ **Eco Management and Audit Scheme (EMAS)** أنه أداء إدارية تشمل تقييما منهجي، منتظم، وموضوعي لأداء المؤسسة والنظم الإدارية المصممة لحماية البيئة بهدف:

-تسهيل الرقابة الإدارية على الممارسات التي قد يكون لها تأثير على البيئة.

-تقييم الامتثال للسياسات البيئية للمؤسسة. (Ambika & Amrik, 2002, p. 75)

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن كل التعريفات ركزت على أن التدقيق البيئي هو عبارة عن أداة إدارية تهدف إلى تحديد وتقييم التأثيرات البيئية للمؤسسات بكل منهجية وموضوعية، ومراقبة مدى خضوع وامتثال هذه المؤسسات للوائح والتشريعات المتعلقة بالأنشطة البيئية من أجل ضمان حماية البيئة كما يعمل التدقيق البيئي على إيصال معلومات المتعلقة بالممارسات البيئية لأصحاب المصلحة وبالتالي توطيد العلاقة والثقة بين الإدارة وأصحاب المصالح.

2.2.2 أهمية التدقيق البيئي: تتجلى أهمية التدقيق البيئي في كونه يعتبر (Theofanis, George , Michail , & Petros, 2008, pp. 5-6):

-أداة قياس فعالة للعمليات الإدارية وبالتالي ضمان فعالية الأنظمة المتعلقة بالمسائل البيئية:

- تخفيض الغرامات لعدم الامتثال التنظيمي؛
 - التعرف المبكر على المشاكل البيئية؛
 - توفير التكاليف من خلال إعادة تدوير النفايات؛
 - تعزيز سمعة المسؤولية البيئية للمؤسسات؛
 - يظهر التدقيق البيئي مدى التزام المؤسسات بالتشريعات البيئية عند ممارسة أنشطتها، مما يمكنها من تقديم صورة إيجابية لأصحاب المصلحة الخارجيين؛
 - توفير المعلومات الأساسية المتعلقة بالمخاطر البيئية والمسائل البيئية مما يساهم في تقليل هذه المخاطر.
- كما يمكن تحديد أهمية التدقيق البيئي لكافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة من خلال الاعتماد على نتيجة تقرير المدقق البيئي في اتخاذ قراراتها المختلفة، ومن أهم هذه الجهات (السقا، 2011، الصفحات 301-302):
- المستهلكون: إن تزايد الوعي للمستهلكين وتشجيع الجهات على استخدام منتجات صديقة للبيئة أصبح عاملين أساسيين للمؤسسات للتعامل بجدية مع قضايا البيئة،
 - المساهمون والمستثمرون: أصبح لديهم قناعة تامة بأن الممارسة البيئية الرديئة تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر وهذا يؤدي إلى تخفيض الأرباح، وأيضاً ظهور ما يعرف بالاستثمارات الخضراء التي من شأنها الحصول على عائد ملائم دون إلحاق ضرر بالبيئة.
 - المقرضون: نظراً للمخاطر البيئية التي تتعرض لها البنوك، غير المقرضون سياساتهم الائتمانية حيث أصبح التدقيق البيئي شرطاً من شروط الإقراض، كما أصبح تطلب كل المعلومات المالية الخاصة بالممارسات البيئية.
 - قوانين حماية البيئة: إن التأثيرات السلبية للأنشطة المؤسسات على البيئة أدت إلى اتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة وقد اهتمت الأمم المتحدة بتحقيق هذا الهدف من خلال، برنامج عالمي شامل جاء فيه ضرورة توطيد العلاقات بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، الأمر الذي أدى إلى إصدار العديد من القوانين وسياسات بيئية.
 - جماعة الضغط البيئي: تمثل وسيلة ضغط فعالة على المؤسسات والحكومات فيما يخص قضايا البيئة، حيث تساهم وبدرجة كبيرة على توجيه نظرو وسائل الإعلام والمستهلكين إلى المؤسسات التي تسبب أضراراً للبيئة لغرض مقاطعة منتجاتها

3.2.2 أهداف التدقيق البيئي:

- تكمن أهداف التدقيق البيئي فيما يلي (شرقي وبرايمي، 2017، صفحة 114):
- يهدف التدقيق البيئي إلى التأكد من صحة ودقة البيانات المالية المتعلقة بالممارسات البيئية للمؤسسة والتي تكون مثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية وغير المحاسبية والقوائم المالية وأي تقارير خاصة بالأداء البيئي؛
 - التقرير عن مدى الامتثال الفعلي في تطبيق القوانين والتشريعات التي تحكم الأداء البيئي داخل المؤسسة؛
 - إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وسلامة التقرير عن الأموال التي تم إنفاقها على البرامج والأنشطة البيئية بالقوائم البيئية للمنشأة محل التدقيق؛
 - تحديد الأسباب التي تعيق تحقيق المستوى المطلوب للأداء البيئي وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والتقرير بذلك لإدارة المؤسسة التي تقوم بالتدقيق البيئي؛

- تحقيق أهداف الخطة القومية البيئية وتدقيقها وذلك من خلال توفير نظام متكامل للمعلومات البيئية؛
- اعلام جميع أطراف المجتمع بمدى التزام المؤسسة محل التدقيق بمسؤولياتها البيئية.

من خلال الأهداف المذكورة أعلاه، يمكن القول أن الهدف الأساسي للتدقيق البيئي هو تقييم الامتثال للقوائم واللوائح البيئية وإبداء رأي موضوعي حول مصداقية القوائم المالية المتعلقة بالجوانب البيئية، وتوفير قاعدة من البيانات والمعلومات حول الأداء البيئي لتحليل الآثار البيئية المحتملة، وتحديد فرص التحسين المؤسسات والمشاريع لأدائها البيئي وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الوعي بقضايا البيئة والاستدامة، والمساهمة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

3.2. أثر التدقيق البيئي على حوكمة الشركات

لقد أصبح الدور الإيجابي للتدقيق في تفعيل حوكمة الشركات مجالا للاهتمام العلمي، المهني، الأكاديمي والعملي كما يلعب التدقيق البيئي دورا فعالا في تعزيز حوكمة الشركات، حيث يساهم بفعالية في تحقيق التوازن بين الأبعاد المالية والبيئية والاجتماعية لأداء المؤسسة. وفيما يلي نذكر أهم اسهامات التدقيق البيئي في تفعيل حوكمة الشركات (غلاب، 2011، صفحة 139).

1.3.2 مصداقية الإفصاح البيئي:

يؤثر التدقيق البيئي إيجابيا في زيادة مصداقية وإمكانية الاعتماد على الإفصاح البيئي، مما يساهم في تعزيز محتوى الإفصاح لدى المؤسسات بشكل عام، كما يؤدي إلى تحسين مصداقية المعلومات المقدمة مما يعني تعزيز الشفافية والإفصاح، والتي تعتبر أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات ويظهر هذا التأثير بشكل خاص في مجال الشفافية البيئية حيث يكشف الإفصاح البيئي عن أداء المؤسسات الملوثة للبيئة مما يؤدي إلى تفعيل آليات مرتبطة بحوكمة الشركات في هذا السياق.

2.3.2 تفعيل الرقابة البيئية:

بما أن التدقيق بشكل عام يعتبر أداة للرقابة فإن التدقيق البيئي أيضا هو أداة للرقابة البيئية، وتهدف هذه الرقابة إلى ضمان تحقيق المؤسسات لأهدافها البيئية حيث تمكن نتائج التدقيق البيئي أصحاب المصالح من مراقبة أداء الإدارة البيئية من جهة وتحقيق التوازن بين مصالحهم من جهة أخرى وهي ما تعتبر من أهم مبادئ التي تنص عليها حوكمة الشركات.

3.3.2 تأثير الإفصاح البيئي على سعر الأسهم:

إن مصداقية البيانات البيئية التي تكون مصرح بها ضمن القوائم المالية للمؤسسات تلعب دور فعال في التأثير وتحديد أسعار أسهم المؤسسة، حيث أن المستثمرون قادرون على التمييز بين البيانات الدقيقة والموثوقة، وتلك التي تكون مبالغ فيها، لذا فإن الإفصاح البيئي له دور حاسم في ضمان مصداقية البيانات البيئية، كما يساهم التدقيق البيئي في حماية مصالح حملة الأسهم وتحسين ممارسة حوكمة الشركات.

4.3.2 زيادة نطاق التدقيق:

يعد التدقيق المالي أداة أساسية لحوكمة الشركات إلا أنه يعتبر محدودا كونه يقتصر فقط على مراقبة الأداء المالي للمؤسسة، لذا فإن التدقيق البيئي جاء يوسع نطاق التدقيق في حوكمة الشركات وذلك من خلال:

- الخروج من تدقيق الأداء المالي فقط إلى تدقيق التأثيرات البيئية لأنشطة المؤسسة، مما يسمح بتقديم صورة أشمل حول وضعية المؤسسة.

- تسهيل عملية قياس المخاطر البيئية، حيث أن المدققون الماليون كانوا يواجهون صعوبات كثيرة في تحديد المخاطر بدقة كونها غير ملموسة، على عكس التدقيق البيئي الذي يستخدم أساليب متخصصة للكشف عن هذه المخاطر والعمل على تجنبها.
- تقييم نظم الإدارة البيئية المطبقة في المؤسسة وتحسينها من خلال تحديد نقاط القوة والضعف.
- يعتبر التدقيق البيئي أداة للرقابة البيئية.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

تمت هذه الدراسة من خلال تقديم استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة بهدف الوصول إلى استخلاص النتائج الميدانية التي تقود للتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة وعدمها.

1.3- المنهج المتبع للدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المراد تحقيقها تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحديد تأثير التدقيق البيئي على تفعيل حوكمة الشركات في مؤسسة الاسمنت بني صاف.

2.3- أداة الدراسة: تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، حيث تم تقسيمه إلى قسمين: **القسم الأول:** تم تخصيص القسم الأول المتغيرات الشخصية للدراسة والمتمثلة في (العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي)

القسم الثاني: خصص لمحاور الدراسة والذي تم تقسيمه إلى محورين، المحور الأول يتعلق بتطبيق التدقيق البيئي في مؤسسة الاسمنت بني صاف، والمحور الثاني خصص لتأثير تطبيق التدقيق البيئي على تفعيل حوكمة الشركات في مؤسسة الاسمنت بني صاف.

كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتحديد إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان حسب درجات الموافقة.

3.3- مجتمع وعينة الدراسة

***مجتمع الدراسة:** تم إعداد استمارة استبيان وتوجيهها لمجموعة من مهني قسم المحاسبة، قسم البيئة والجودة بالإضافة إلى مجموعة من الأقسام الأخرى من أجل اختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

***عينة الدراسة:** من أجل إتمام الدراسة قمنا بتوزيع 40 استبانة وجهت لعمال قسم المحاسبة والمالية، قسم البيئة والجودة، وعمال اداريين تم استرجاع 34 استبانة الغي منها 03 استبيانات وذلك لكونها غير صالحة للدراسة بسبب الإجابات التي كانت دون مصداقية، وبقي 31 استبانة صالحة للدراسة.

4.3- تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات:

1.4.3 الخصائص الوصفية لعينة الدراسة: تم الاهتمام في الخصائص الوصفية لعينة الدراسة بكل من العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي.

الجدول رقم 1: الخصائص الوصفية لأفراد العينة

خصائص العينة	الفئات	التكرار	النسبة %
العمر	أقل من 30 سنة	4	12.9
	من 30 إلى 40 سنة	7	22.6
	من 41 إلى 50 سنة	14	45.2
	أكثر من 50 سنة	6	19.4
	أقل من ثانوي	1	3.2
	ثانوي	3	9.7

9.7	3	بكالوريا	المؤهل العلمي
35.5	11	ليسانس	
6.5	2	ماجستير	
6.5	2	ماستر	
9.7	3	دراسات تطبيقية	
9.7	3	دراسات عليا متخصصة	
3.2	1	تكوين مهني	
6.5	2	مؤهل اخر	
12.9	4	أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
19.4	6	من 5 سنوات إلى 15 سنة	
45.2	14	من 16 سنة إلى 25 سنة	
22.6	7	أكثر من 25 سنة	
3.2	1	سكرتيرة إدارية	المركز الوظيفي
9.7	3	عون اداري	
3.2	1	عون عبور في العلاقات الخارجية	
6.5	2	اداري	
6.5	2	موظف تجاري	
3.2	1	أمانة المدير	
3.2	1	تقني سامي	
16.1	5	رئيس مصلحة	
12.9	4	رئيس قسم	
16.1	5	اطار اداري	
6.5	2	محاسب	
3.2	1	محاسب رئيسي	
3.2	1	مدقق	
3.2	1	مدقق تقني	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد العينة هم من الفئة العمرية 41 سنة إلى 50 حيث قدرت النسبة بـ 45.2% مما يعكس تواجد خبرات مهنية طويلة، كما يتضح أن أغلبية العينة متحصلين على شهادة الليسانس بنسبة 35.5% أي تعليم جامعي، وتظهر البيانات أن أغلبية أفراد العينة لهم خبرة مهنية تتراوح بين 16 إلى 25 سنة بنسبة 45.2% مما يدل على وجود خبرات مهنية واسعة، كما نلاحظ تنوع في المراكز الوظيفية مما يعكس تنوع في المسؤوليات والمهام داخل العينة، هذا التنوع يشير إلى شمولية العينة وقدرتها على تقديم آراء حسب وجهة نظر كل منهم.

2.4.3 اختبار الاستبيان:

اختبار الاتساق الداخلي للاستبيان: تم تحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور، ويتضح من الجدول التالي أن معاملي الارتباط المحوري الاستبيان يعتبران دالين عند مستوى الدلالة (0.01)، وبالتالي يعتبران مناسبان لقياس ما وضعنا لقياسه.

الجدول رقم 2: نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

رقم محور	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تطبيق التدقيق البيئي في مؤسسة الاسمنت بني صاف	0.848	0.000
02	تطبيق التدقيق البيئي يؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات	0.909	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

كما تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة ودرجة المحور الذي تنتهي إليه، وهو يعتبر دال احصائياً عند مستوى دلالة (0.01) بالنسبة ل فقرات المحور الأول، حيث تراوحت بين 0.483 إلى 0.830، عدا الفقرة الأخيرة فهي ليست ذات دلالة إحصائية وفقاً للمستويات الشائعة (0.05 أو 0.01)، أي أنه لا يوجد ارتباط بينها وبين متوسط المحور لدى تحذف من الدراسة، وعلى العموم فيمكن القول إن جميع الفقرات ما عدى الفقرة المحذوفة صادقة لما وضعت لقياسه، وتعبّر عن موضوع المحور ككل.

الجدول رقم 3: نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تقوم المؤسسة بتنفيذ عمليات التدقيق البيئي بصفة دورية.	0.830	0.000
2	تقوم المؤسسة بضبط الأداء البيئي على مستوى نظام الرقابة الداخلية.	0.777	0.000
3	تقوم المؤسسة بالدراسة البيئية المتعلقة بالمناطق المراد الاستثمار فيها.	0.770	0.000
4	توظف المؤسسة مختصين بيئيين للقيام بعمليات التدقيق البيئي.	0.744	0.000
5	تستعين المؤسسة بخبراء خارجيين للقيام بعمليات التدقيق البيئي.	0.714	0.000
6	تهتم المؤسسة بتطوير وتحسين علاقاتها مع الهيئات والإدارات التي تهتم بالشؤون البيئية.	0.683	0.000
7	تقوم المؤسسة بوضع استراتيجيات بيئية لتجنب حدوث أخطاء وعراقيل عند القيام بعمليات التدقيق البيئي.	0.806	0.000
8	تلتزم المؤسسة بدفع جميع الرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث البيئي وتخزين النفايات.	0.747	0.000
9	تعمل المؤسسة على إعداد تقرير بيئي يوجه لمختلف الموظفين الهدف منه التوعية وزرع روح المسؤولية تجاه البيئة.	0.556	0.001
10	تعمل المؤسسة على الإفصاح بالبيانات على التكاليف البيئية بشكل واضح لكل فترة مما يساعدها على اتخاذ القرارات المثالية.	0.483	0.006
11	تشمل عمليات التدقيق البيئي الذي تقوم به المؤسسة الفحص الميداني للأدلة والبيانات التي تثبت مسؤوليتها تجاه البيئة.	0.138	0.458

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

تم حساب نفس معامل لفقرات المحور الثاني، حيث يعتبر دال احصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، إذ تراوحت بين 0.466 و 0.799، عدا الفقرة الرابعة عشر حيث تعتبر دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي جميع فقرات المحور الثاني متسق داخلياً مع المحور الذي تنتهي إليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني أي جميع الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 4: نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تطبق المؤسسة سياسات وإجراءات بناء على نتائج تقارير التدقيق البيئي.	0.576	0.001
2	تحسن المؤسسة أدائها البيئي بناء على التوصيات التي تنتج عن عمليات التدقيق البيئي.	0.485	0.006
3	تعرض المؤسسة أدائها البيئي في التقارير المالية مما يكسبها سمعة ومسؤولية اجتماعية.	0.468	0.008
4	تتخذ الإدارة التنفيذية قراراتها بناء على نتائج التدقيق البيئي.	0.788	0.000
5	تتوفر المؤسسة على آليات لقياس وتقييم فعالية تنفيذ التوصيات البيئية.	0.519	0.003
6	تحدد المؤسسة مسؤوليات واضحة للموظفين في مجال البيئة والتدقيق البيئي.	0.799	0.000
7	تقوم المؤسسة بدورات توعية للموظفين حول قضايا البيئة.	0.648	0.000
8	يؤثر التدقيق البيئي بشكل إيجابي على تفاعل بين المساهمين والمستثمرين.	0.754	0.000
9	تتخذ المؤسسات الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر البيئية التي تحددها عمليات التدقيق.	0.751	0.000
10	تعمل المؤسسة من خلال تنفيذ التدقيق البيئي على تحسين الأداء البيئي وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد.	0.761	0.000
11	القيام بعمليات التدقيق البيئي يلزم المؤسسة على الامتثال للوائح والتشريعات البيئية.	0.556	0.001
12	يعزز تطبيق التدقيق البيئي الشفافية داخل المؤسسة.	0.466	0.008
13	تسعى المؤسسة من خلال تطبيق التدقيق البيئي إلى توجيه استراتيجياتها نحو الاستدامة وحماية البيئة.	0.568	0.001
14	يؤدي تطبيق التدقيق البيئي والعمل على حماية البيئة إلى تعزيز وتحسين سمعة المؤسسة.	0.399	0.026

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

اختبار ثبات الاستبيان: لإجراء اختبار الثبات لفقرات الاستبيان اعتمدنا على معامل الثبات Alpha Cronbach والذي يعتبر من أفضل الطرق لقياس الثبات الداخلي لمجموعة من الفقرات أو الأسئلة، ويقصد بثبات الداخلي للاستبيان خلوه من الخطأ العشوائي بمعنى الحصول على نفس النتائج عند القيام بقياس نفس الظاهرة بنفس الوسيلة عند توفر نفس الشروط، ويأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح ما بين (0-1) كلما اقتربت القيمة إلى 1 كلما كان الثبات مرتفع وتعني مصداقية الفقرات والعكس صحيح، وعلى العموم يجب أن تتجاوز معاملات Alpha Cronbach 0.6 حتى نستطيع القول أنه يوجد ثبات في أداة القياس.

ويوضح الجدول رقم 05 معامل الثبات لمحاور الاستبيان التي نجدها جيدة وتعكس ثبات أداة القياس، حيث سجل معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان قيمة 0.902 حيث تجاوز 60% وهي تعكس وجود ثبات في أداة القياس. فيما تراوح ثبات المحاور ما بين 0.848 و0.871 وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة جيدة من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية.

الجدول رقم 05: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الاستبيان

رقم المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط
01	تطبيق التدقيق البيئي في مؤسسة الاسمنت بني صاف	11	0.848
02	تطبيق التدقيق البيئي يؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات	14	0.871
الثبات العام للاستبيان		25	0.902

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

3.4.3 اختبار فرضيات الدراسة: لاختبار فرضيات المحاور قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات، كما قمنا بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتحديد اتجاه الفقرات، إذ قمنا بإعطاء إجابة كل عبارة يتضمنها الاستبيان أوزان تتراوح من 01 إلى 05 حسب درجة الموافقة أو عدم الموافقة على النحو التالي:

الجدول رقم 06: مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	[1-1.8]	[1.8-2.6]	[2.6-3.4]	[3.4-4.2]	[4.2-5]
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي

اختبار فرضيات المحور الأول: يوضح الجدول رقم 07 آراء العينة حول تطبيق التدقيق البيئي في مؤسسة الاسمنت بني صاف وقياس درجة أهمية الفقرات وذلك من خلال مقارنة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للفقرات.

الجدول رقم 07: اختبار فقرات المحور الأول بواسطة الوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه الموافقة ودرجة الأهمية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	درجة الأهمية
01	4.032	0.657	موافق	4
02	4.064	0.727	موافق	1
03	3.833	0.647	موافق	7
04	3.871	0.670	موافق	5
05	3.838	0.969	موافق	6
06	3.677	0.944	موافق	8
07	4.064	0.853	موافق	2
08	4.064	0.892	موافق	3
09	2.967	1.076	محايد	10
10	2.838	0.861	محايد	11
11	3.290	1.006	محايد	9
المحور 1	3.684	0.541	موافق	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت موافقة على معظم فقرات هذا المحور ما عدا ثلاث فقرات الأخير حيث كانت هناك حيادية في الإجابة، كما يتضح أن الفقرات التي حصلت على أعلى درجات الأهمية هي الفقرة 02 بمتوسط 4.064 وانحراف معياري 0.727، والفقرة 07 و08 بنفس المتوسط وانحراف معياري أكبر 0.853 و0.892 على التوالي مما يشير إلى تشتت أكبر في الآراء والفقرة 01 بمتوسط 4.032 وانحراف معياري 0.657. من ناحية أخرى، تظهر والفقرات 11، 10، 09 كأقل أهمية بمتوسطات 3.290، 2.838، 2.967 مع انحرافات معيارية أكبر تدل على تشتت الآراء. بشكل عام يظهر الجدول توافق كبير بين أفراد العينة على تطبيق التدقيق البيئي في مؤسسة الاسمنت بني صاف والتزامها بدفع جميع الرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث البيئي مع وجود بعض الحياد حول ما إذا كانت المؤسسة تقدم تقرير بيئي للموظفين حول أهمية البيئة وعلى الإفصاح في التكاليف البيئية.

اختبار فرضيات المحور الثاني: يوضح الجدول رقم 08 آراء العينة حول تأثير تطبيق التدقيق البيئي على تفعيل حوكمة الشركات ودرجة أهمية الفقرات بالاعتماد على متوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة. الجدول رقم 08: اختبار فقرات المحور الأول بواسطة الوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه الموافقة ودرجة الأهمية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	درجة الأهمية
01	3.838	0.860	موافق	5
02	3.774	0.990	موافق	10
03	3.838	0.860	موافق	6
04	3.806	0.909	موافق	9
05	3.612	0.919	موافق	13
06	3.838	0.943	موافق	7
07	3.322	1.248	محايد	14
08	3.645	0.877	موافق	12
09	3.838	1.035	موافق	8
10	3.677	1.076	موافق	11
11	4.000	0.683	موافق	4
12	4.193	0.477	موافق	3
13	4.290	0.642	موافق بشدة	2
14	4.580	0.501	موافق بشدة	1
المحور 2	3.875	0.539	موافق	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة موافقين أن تطبيق التدقيق البيئي يؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات في مؤسسة الاسمنت بني صاف ما عدا الفقرة رقم 07 التي كانت هناك فيها حيادية حول ما إذا كانت المؤسسة تقدم دورات توعية حول أهمية التدقيق البيئي وتأثيره على سيورة المؤسسة، كما يتضح أن الفقرات الأكثر أهمية هي الفقرة 14 بمتوسط 4.580 وانحراف معياري 0.501، تليها الفقرة 13 بمتوسط 4.290 وانحراف معياري 0.642 والفقرة 12 بمتوسط 4.193 وانحراف معياري 0.477 وهذا يدل على أن تطبيق

التدقيق البيئي في مؤسسة الاسمنت بني صاف يؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات من خلال تعزيز الشفافية داخل المؤسسة، توجيه استراتيجيتها نحو الاستدامة وحماية البيئة مما يؤدي إلى تحسين وتعزيز سمعة المؤسسة، كما أكدت الفقرات المتبقية أيضا على أن المؤسسة تعمل على تحسين أدائها البيئي من خلال نتائج وتقارير وتوصيات الناتجة من التقارير البيئية واتخاذ القرارات المناسبة من أجل حماية البيئة كما أكدت أيضا من الفقرة 08 على أن التدقيق البيئي يؤثر بشكل إيجابي على التفاعل بين المساهمين والمستثمرين من خلال تعزيز الثقة والشفافية، حيث أنه عندما تلتزم المؤسسة بممارسات بيئية جيدة وتقوم بتدقيق دوري لأدائها البيئي فذلك يطمئن المساهمين والمستثمرين بشأن مسؤولية المؤسسة تجاه البيئة.

4. خاتمة:

في الختام يمكن الإشارة إلى أن التدقيق البيئي يعتبر أداة فعالة لتعزيز حوكمة الشركات من خلال تحسين الشفافية، تقليل المخاطر البيئية، تعزيز الامتثال للقوانين والتشريعات البيئية، تحسين ممارسات البيئة للمؤسسة مما يجعلها قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية وتعزيز سمعتها وتحقيق الاستدامة الشاملة وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة، حيث توصلنا إلى:

- أن مؤسسة الاسمنت بني صاف تقوم بتطبيق التدقيق البيئي بصفة دورية؛
 - أن المؤسسة تقوم بضبط التدقيق البيئي على مستوى نظام الرقابة الداخلية؛
 - أن المؤسسة تستعين بخبراء خارجيين للقيام بعمليات التدقيق البيئي؛
 - أن المؤسسة تهتم بتطوير علاقتها مع الهيئات والإدارات التي تهتم بشؤون البيئة؛
 - أن المؤسسة تقوم بوضع استراتيجيات بيئية لتجنب حدوث عراقيل عند القيام بعمليات التدقيق البيئي؛
 - أن المؤسسة تلتزم بدفع جميع الرسوم البيئية المتعلقة بالتلوث البيئي وتخزين النفايات؛
 - أن المؤسسة تسعى من خلال تطبيق التدقيق البيئي إلى توجيه استراتيجياتها نحو الاستدامة وحماية البيئة؛
 - أن للتدقيق البيئي تأثير إيجابي على التفاعل المساهمين والمستثمرين مع المؤسسة؛
 - أن تنفيذ التدقيق البيئي يعمل على تحسين الأداء البيئي وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد؛
 - أن القيام بعمليات التدقيق البيئي تلزم المؤسسة على الامتثال للوائح والتشريعات البيئية؛
 - أن تطبيق التدقيق البيئي يعزز الشفافية والمسائلة داخل المؤسسة؛
 - أن تطبيق التدقيق البيئي يؤدي إلى حماية البيئة وتحسين سمعة المؤسسة؛
- من خلال هذه النتائج يتضح لنا أن للتدقيق البيئي دور فعال في تعزيز وتفعيل حوكمة الشركات.
- التوصيات والاقتراحات:**
- دمج عمليات التدقيق البيئي كإجراء اجباري داخل المؤسسات من أجل ضمان توافق السياسات البيئية مع الأهداف الاستراتيجية؛

- تنفيذ برامج تدريبية دورية للموظفين والمدراء حول أهمية التدقيق البيئي وتأثيره على تفعيل حوكمة الشركات؛
- إعداد تقارير بيئية شفافة ومفصلة تعكس نتائج التدقيق البيئي بدقة، مما يعزز الشفافية والمساءلة؛
- تطوير قنوات تواصل مع الجهات المعنية مثل الهيئات البيئية ومنظمات حماية البيئة لتعزيز التعاون في قضايا البيئة والحوكمة؛
- تحسيس أصحاب القرارات في المؤسسات خاصة الصناعية منها على ضرورة تطبيق التدقيق البيئي ودوره الفعال في ضمان استدامة نشاطات المؤسسة.
- اجبارية تطبيق التدقيق البيئي على مستوى جميع المؤسسات خاصة الصناعية منها.

5. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. جمانة تحريشي. (2012). حوكمة الشركات المفهوم والمبادئ. مجلة البدر، المجلد 4، العدد (06)، 126-137.
 2. زياد هاشم السقا. (2011). متطلبات التدقيق البيئي في ضوء المعايير المقبولة قبولا عاما. (GAAS المجلد 4 العدد (07)، 296-309.
 3. عبد العزيز طالب، و محمد بلمداني. (2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية المتقدمة، المجلد 4 العدد (02)، 93-110.
 4. علي بن قطيب، و السعيد قاسمي. (2016). أثر مخاطر التدقيق البيئي على جودة المعلومات المحاسبية: محاولة اقتراح نموذج أمثل لتقدير مخاطر التدقيق. مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 6 العدد (02)، 609-625.
 5. عمر شرقي، و لبنى براهيم. (2017). دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة أبحاث ودراسات وتنمية، المجلد 4 العدد (01)، 107-124.
 6. ليلى غصبان. (2022). مبادئ حوكمة الشركات-دراسة حالة الجزائر-. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5 العدد (02)، 189-290.
 7. محمد بشير بن عمر، و عبد الغني دادن. (2014). حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين أداء المؤسسة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1 العدد (07)، 24-47.
 8. فاتح غلاب. (2011). تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. سطيف : جامعة فرحات عباس .
- ثانياً المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ambika , Z., & Amrik, S. (2002). Environmental management systems auditing: Auditors' experiences in Australia. *Environment and Sustainable Development*, 1(01), 73-86.
2. Enof, A., Mgbame, C., Obaze Uyioghosa, & Edeoghon, O. (2013). Environmental Auditing and Sustainable Development in Nigeria. *Research journal of Finance and Accounting*, 4(11), 91-97.
3. Theofanis, K., George , D., Michail , P., & Petros, C. (2008, 09). Environmental auditing; Conceptual framework and contribution to the business. *2nd International Conference on Accounting and Finance*. Thessaloniki, Greece. Retrieved from https://www.researchgate.net/profile/George-Drogalas/publication/27382668_Environmental_Auditing_Conceptual_Framework_and_Contribution_to_the_Decision_Environment/links/00b7d521ef8e70521b000000/Environmental-Auditing-Conceptual-Framework-and-Contribution-

6.الملاحق:

1 معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الاستبيان

المحور الثاني

المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,848	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,871	14

الثبات العام

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,902	25

2-نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

Corrélations

		الكلّي المحور	الأول المحور	الثاني المحور
الكلّي المحور	Corrélation de Pearson	1	,848**	,909**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	31	31	31
الأول المحور	Corrélation de Pearson	,848**	1	,551**
	Sig. (bilatérale)	,000		,001
	N	31	31	31
الثاني المحور	Corrélation de Pearson	,909**	,551**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	
	N	31	31	31

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3-اختبار فرضيات المحور الأول والثاني:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الأول المحور	31	3,6845	,54117
N valide (liste)	31		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الثاني المحور	31	3,8756	,53958
N valide (liste)	31		